

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من الممثل الدائم لبيرو يحيل إليه فيها نص الإعلان السياسي لمناهضة الإرهاب، والفقرات المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة والأمن الدولي المقتبسة من إعلان ليما المعنون "متحدون من أجل بناء الغد"، اللذين وقعهما في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ رؤساء دول وحكومات الجماعة الأيبيرية - الأمريكية

أتشرف بأن أحيل إليكم طياً نص الإعلان السياسي لمناهضة الإرهاب، الذي وقَّعه في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ رؤساء دول وحكومات الجماعة الأيبيرية - الأمريكية في مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الذي عقد في ليما عاصمة بيرو.

كما أوافيكم بالفقرات المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة والأمن الدولي المقتبسة من إعلان ليما المعنون "متحدون من أجل بناء الغد"، الذي وقَّعه في المناسبة ذاتها رؤساء دول وحكومات الجماعة الأيبيرية - الأمريكية.

وسأكون في غاية الامتنان فيما لو تكرمتم بالإيعاز بتعميم الوثيقتين المرفقتين على وفود جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(التوقيع:) خورخه فوتو - برنالس
السفير

إعلان سياسي لمناهضة الإرهاب

١- نحن، رؤساء دول وحكومات الجماعة الأيبيرية - الأمريكية ، ندين مجدداً أشد الإدانة جميع أفعال الإرهاب، التي تجسدت مجدداً بشكل بغيض في الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إن الإرهاب يعمل على تقويض مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وينتهك الحقوق في الحياة والعيش بسلام وعدالة وديمقراطية وحرية. كما تترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- ونؤكد مجدداً التزامنا بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما يحدث وأيا كانوا مرتكبوه، وبعدم تقديم معونة أو مأوى لمن يقومون بممارسة أنشطة إرهابية وبرعايتها والمشاركة فيها، كما نؤكد التزامنا تعزيز التشريعات الوطنية بحيث لا ندع مجالاً للإفلات من العقاب، بل تستهدف إستئصال هذه الأنشطة منافية للسلم والديمقراطية وإحالة الجناة إلى القضاء أو تسليمهم وفقاً لتشريع كل بلد ولأحكام الاتفاقات الدولية المناسبة.

٣- وإذ نضع في اعتبارنا أن الإرهاب يؤثر تأثيراً جسيماً بالسلم والأمن الدوليين، فإننا نؤكد مجدداً اعتزامنا تعزيز التعاون الدولي في جميع المجالات بغية منع ارتكاب مثل هذه الأفعال وقمعها ومكافحتها والمعاقبة عليها وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقرارات المختلفة الصادرة في هذا الشأن. ونكرر في هذا السياق التزامنا بوضع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٧٧ (٢٠٠١) وقرار الجمعية العامة ٦٠/٤٩ المعنون "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي" وقرارها ١/٥٦ موضع التنفيذ بالسرعة الممكنة.

٤- ونعرب كذلك عن التزامنا بتوقيع جميع اتفاقات الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك الإقليمية المتعلقة بالإرهاب، أو بمصادقتها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، تعبيراً عن رغبة الجماعة الأيبيرية - الأمريكية في تصعيد نضالها ضد الإرهاب عن طريق تعزيز الدور الذي تنهض به في هذا المسعى الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية.

٥- وإننا نؤيد تدابير التعاون الإقليمي التي اعتمدت عملاً بأحكام القانون الدولي بغية إقامة تعاون فعال على تبادل المعلومات وتوقيف ومحاكمة وتسليم ومعاينة مرتكبي الأفعال الإرهابية ومنظمتها ورعاقتها ومن يقومون بدعمهم وإيوائهم وتمويلهم. ونكرر تأكيد التزامنا بوضع وتطبيق التدابير الوطنية اللازمة لمنع حدوث الأفعال الإرهابية وقمعها.

٦- ونوجه الأنظار إلى ما يجري اتخاذه حالياً من إجراءات لمنع شبكات تمويل الأنشطة الإرهابية من العمل وقمعها، على نحو ما تنص عليه الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ولضمان الانضمام على أوسع نطاق ممكن

إلى جميع الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية المتعلقة بذلك والامتثال لأحكامها بجدافيرها. كما سنعمل على تعزيز التدابير الرامية إلى منع تبيض الأموال، نظراً إلى الصلات الوثيقة القائمة بين الإرهاب وغيره من الأنشطة الإرهابية كتلك المتصلة بالمخدرات غير المشروعة.

٧- ونؤكد الحاجة إلى العمل، في الدورة الجارية للجمعية العامة للأمم المتحدة إن أمكن، على إبرام اتفاقية عالمية تستهدف ضمان وضع إطار قانوني عالمي يشمل جميع جوانب الحملة ضد الإرهاب. وعلينا أن نستغل الحرص الجماعي الراهن على الإسراع في إبرام اتفاق دولي من هذا القبيل.

٨- كما نؤكد مجدداً إيماننا بأن الحملة ضد الإرهاب ينبغي أن تركز على مبدأي سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، على نحو ما ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٩- ونتعهد بإيلاء قدر أكبر من الاهتمام للحوار فيما بين الحضارات واحترام التنوع الثقافي والإثني والديني والعرقي كوسيلة من وسائل الإسهام في التعايش القائم على الاحترام وتعزيز ثقافة السلم. وسنسعى جاهدين إلى إيجاد مجتمع دولي أكثر إنصافاً وسلاماً وحريةً ينتفي منه العنف والحرب والتعصب إلى الأبد.

ليما، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات إعلان ليما

"متحدون من أجل بناء الغد"

ليما، ٢٣ - ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

نحن، رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية - الأمريكية الإحدى والعشرين، المجتمعون في مدينة ليما يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في مؤتمر قمنا الحادي عشر، نجدد، بتوقيعنا هذا الإعلان، التزامنا بقيمتنا ومبادئنا المعهودة، ونؤكد مجدداً رغبتنا في تعزيز محفل التوافق السياسي هذا ونعقد العزم على اعتماد مجموعة من الولايات المحددة.

[...]

٢٠ - ونؤكد مجدداً التزامنا بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما يحدث وأيا كانوا مرتكبوه، وبعدم تقديم معونة أو مأوى لمن يقومون بممارسة أنشطة إرهابية وبرعايتها والمشاركة فيها، كما نؤكد التزامنا تعزيز التشريعات الوطنية بحيث لا ندع مجالاً للإفلات من العقاب، بل تستهدف استئصال هذه الأنشطة المنافية للسلم والديمقراطية وإحالة الجناة إلى القضاء أو تسليمهم وفقاً لتشريع كل بلد ولأحكام الاتفاقات الدولية المناسبة.

[...]

٤٠ - ونكرر الإعراب عن بالغ قلقنا إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بجميع أشكاله. وسنساعد في هذا الصدد على تفعيل برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة الذي اعتمد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١. كما ننوه بإسهام اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد المتصلة بها والاتجار بها بشكل غير مشروع.

٤١ - وننوه بما بذلته بلداننا من جهود في سبيل إيجاد الثقة والأمن التعاون بين مختلف السلطات المعنية، وبما تتخذه بعض بلدان أمريكا اللاتينية من مبادرات في سبيل توحيد معايير إنفاذها الدفاعي وتخفيضه. ونؤكد في هذا الصدد أهمية المبادرة التي قام بها الرئيس أليخندو توليدو في سبيل التشجيع على إجراء تخفيضات في الإنفاق الدفاعي لبلدان أمريكا اللاتينية وتكريس مزيد من الموارد من أجل تخفيف الفقر.

٤٢ - ونكرر تأييدنا لترع السلاح النووي العام والكامل في ظل إشراف دولي فعال وإزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بما يتفق وأحكام القانون الدولي. ونؤكد كذلك التزام بلداننا بأهداف منع انتشار أسلحة التدمير الشامل واعتماد برنامج لترع السلاح يتم فيه التخلي تماماً عن هذه الأسلحة. ومن هذا المنطلق، ننوه بما لمعاهدة

تلاتيلولكو والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها من أهمية فائقة، وبضرورة الامتثال التام لما يتصل بذلك من الالتزامات.

٤٣ - ونظراً لما للألغام المضادة للأفراد من آثار مدمرة بالنسبة إلى السكان المدنيين، نؤكد أهمية الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي عقد في ماناغوا بنيكاراغوا في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام. كما نؤكد مجدداً ما نجدونا من أمل في إيجاد حلول تتوخى تخطي هذه المشكلة والتخفيف من محنة ضحايا الألغام وتيسير عودتهم إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية في بلدانهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، نناشد الدول ذات الموارد والتكنولوجيا اللازمة أن تواصل تقديم المساعدة.

[...]

٤٦ - ونعيد تأكيد التزامنا بتحسين النظام الدولي الناظم لأوجه استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، ونعرب عن قلقنا إزاء ما يُرتقب سقوطه في المحيطات واليابسة من حطام من الفضاء.

[...]

ليما، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

- - - - -